



# سياسات الدول الخليجية في سوريا

30 نوفمبر 2016



نشر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية دراسة بعنوان (Gulf States' Policies on Syria) تناول فيها الباحث ويل تودمان (Will Todman) سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكداً أن اندلاع الربيع العربي قد حتم على دول الخليج عام 2011 انتهاج سياسات حازمة غير مسبوقة في الشرق الأوسط، حيث نادى معظم الدول الخليجية بحماسة للإطاحة بالأسد وذلك للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، إلا أنه ومع احتدام الصراع بدأت تظهر ملامح الاختلاف في الأولويات وتباين الحسابات لدى هذه الدول.

فعلى مدى السنوات الخمس الماضية من عمر الصراع في سوريا تباينت سياسات دول الخليج العربية؛ فبعضها تغلبت لديه المخاوف من عدم الاستقرار في المنطقة على الرغبة في قلب النظام السوري، بينما اعتقدت الدول التي استثمرت في دعم فصائل المعارضة أنها لن تتمكن من تحقيق مصالحها إلا من خلال زيادة انخراطها في الصراع.

ورغم مشاعر الاضطراب والقلق التي هيمنت في بداية اندلاع الانتفاضة السورية عام 2011؛ إلا أن أمراً واحداً كان جلياً، وهو أن دول مجلس التعاون الخليجية قد دعمت المعارضة السورية اعتقاداً منها بأن سقوط بشار الأسد سيشكل ضربة للنفوذ للإيراني في منطقة الشرق الأوسط، لكن التوافق بين هذه الدول بدأ في التلاشي وأخذت تتباين الأولويات لدى الدول الخليجية في السنوات الأخيرة؛ فالسعودية وقطر اللتان استثمرتا الكثير في الصراع السوري ازداد توافقهما على الفصائل التي تريدان دعمها، كما أنهما انتهجتا سياسات أكثر حزمًا، بينما خفت الإمارات والكويت والبحرين من دعمها للمعارضة، وأخذت تركز بصورة أكبر على الدور الدبلوماسي والإغاثي، ويبدو أن السعودية وقطر مصممتان على حث الولايات المتحدة للعب دور أكبر في الصراع، فيما تبدو بقية الدول أكثر تحفظاً إزاء مسألة تغيير النظام إذ تخشى من أن يؤدي التغيير إلى منح جماعات السلفية الجهادية موطيء قدم دائم في سوريا، ومن المرجح أن تغيير الإدارة الأمريكية الجديدة حسابات المجموعة الأولى: قطر والسعودية، وستستمر حالة الانقسام في المعسكر الخليجي وتبقى مرهونة بتغير ميزان القوى على الأرض.

## الوقوف في وجه الأسد

حينما اندلعت ثورات الربيع العربي - في تونس ومصر أولاً- عام 2011 شعرت دول الخليج العربية بالتهديد، وتبنت على نحو غير مسبوق سياسات حازمة في المنطقة في محاولة للحفاظ على الوضع الراهن، حيث وصف الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز المتظاهرين بالمخربين، وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته السعودية لمبارك إلا أنها لم تتمكن من إنقاذه، مما دفع الرياض للانخراط العسكري إقليمياً لمنع سقوط حليف آخر، فبعد مضي شهرين من الاضطرابات في البحرين أرسلت السعودية ألف جندي كجزء من قوات تابعة لمجلس التعاون، ومنعت سقوط حكم آل خليفة وملاقاة مصير مبارك، وشكلت الاضطرابات الداخلية مبعث قلق متنام لدول مجلس التعاون التي حملت المسؤولية لأطراف خارجية.

وفي أبريل 2011 أصدرت دول المجلس الستة بياناً مشتركاً اتهم فيه خصمها الإقليمي إيران بزعزعة أمنها الداخلي والتآمر عليها عبر تشكيل وإدارة شبكات تجسس وتخريب في المنطقة، لكن الصورة تغيرت عندما عمت المظاهرات سوريا -الحليف الأوثق لإيران- حيث بدأت بعض الدول الخليجية بالتفكير بالمنافع التي قد تجنيها من الإطاحة بالأسد والتقليل من قدرة إيران على التأثير في حلفائها اللبنانيين والفلسطينيين المنضوين تحت ما يسمى بحلف «الممانعة»، مما يمكن السعودية من بسط نفوذها على المنطقة، إلا أن دول الخليج كانت تعي مخاطر دعم تغيير النظام علناً، فتراجعت، وبقي الأمر كذلك حتى نهاية يوليو

على مدى السنوات الخمس الماضية من عمر الصراع في سوريا تباينت سياسات دول الخليج العربية

دعمت دول مجلس التعاون الخليجية المعارضة السورية اعتقاداً منها بأن سقوط بشار الأسد سيشكل ضربة للنفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

2011 حينما قامت كل من السعودية والكويت بتقديم دعم مالي لنظام الأسد من خلال إقراض الحكومة السورية 100 مليون دولار أمريكي من قبل الرياض، بينما قدمت الكويت قرصاً بقيمة 109 مليون دولار (ثلاثين مليون دينار كويتي).

وبعد أن أصبحت دول الخليج العربية واثقة من قدرتها على مواجهة اندلاع الثورات؛ بدأ معظمها في تبني سياسات علنية مناوئة للأسد، حيث قامت قطر بتحول مفاجيء في تعاملها مع النظام السوري في يوليو 2011، وذلك في أعقاب تعرض سفارتها لهجوم ميليشيا موالية للأسد احتجاجاً على تغطية قناة الجزيرة للأحداث في سوريا، وأصبحت قطر أول دولة عربية تسحب سفيرها من دمشق، مما شكل مفاجئة للأسد بسبب العلاقات الوثيقة التي ربطت بين البلدين قبل اندلاع الثورة في سوريا، فقد كان الأسد يقضي بعض إجازاته في قطر التي كانت تقيم في الوقت نفسه علاقات وثيقة مع إيران وتشارك معها في إدارة حقل غاز ضخم.

لكن العديد من العوامل قد دفعت بقطر لتغيير موقفها، وفي مقدمة هذه العوامل نجاح دورها النشط في تغيير الأنظمة بليبيا ومصر، ونتيجة لذلك فقد أصبح دورها الإقليمي يتسم بالجرأة، وساد الاعتقاد في الدوحة أن تنصيب حكومة ذات ميول إسلامية في دمشق سيعزز من نفوذها الإقليمي، وأن هذا الأمر يستحق تعريض علاقتها مع إيران للخطر، كما رأت أن دعم عملية تغيير النظام ستحقق طموحات قطر في قطاع الطاقة، خاصة وأن أميرها السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قد استثمر كثيراً في قطاع الغاز، واعتقد بعض المحللين أن قطر كانت تخطط لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر مد أنابيب في الأراضي السورية، وبما أن السياسة القطرية ترسمها حلقة ضيقة حول الأمير فقد كان من السهل اتخاذ قرار لإحداث تغيير جذري في السياسة الخارجية بناءً على حسابات جيوسياسية واقتصادية من خلال دعم جهود المعارضة في إسقاط الأسد.

تصادف تغيير السياسة القطرية مع زيادة مستويات العنف في سوريا، الأمر الذي أدانه كل من: مجلس الأمن، وروسيا، وتركيا، والسعودية، وفي الأسبوع الأول من شهر أغسطس 2011 رأت الكويت ومجلس التعاون ومن بعدهما السعودية أن تغيير الرأي الدولي يُعتبر فرصة للانضمام لأولئك المعارضين علناً لتغيير النظام، واستغلت قطر فرصة الاجماع الدولي حول المسألة السورية وترأسها لجامعة الدول العربية آنذاك لشن هجوم دبلوماسي ضد النظام، واستضافة شخصيات سورية معارضة، وعملت على صياغة خطة تتضمن تخلي الأسد عن السلطة لنائبه، كما دفعت لإصدار قرار عربي ينص على إرسال وفد من المراقبين العرب إلى سوريا، واندفعت خلفها دول مجلس التعاون الأخرى - باستثناء عُمان - لدعم فصائل المعارضة مراهنين على إمكانية سقوط بشار الأسد، إلا إن الأسد لم يسقط ولم تستمر حالة التوافق الخليجي إزاء الأزمة السورية.

## الانقسام السعودي-القطري

أدى الانقسام بين دول الخليج حول الفصائل التي ينبغي دعمها إلى تباين السياسات حول إمكانية إسقاط حكم الأسد، فبين 2011 و2014 وقع خلاف واضح بين قطر والسعودية مقابل التقارب القطري مع تركيا، فتبنت قطر المجلس الوطني السوري الذي شكل أول مظلة للمعارضة والذي ساعدت تركيا على تشكيله، في حين استغلت الدوحة شبكة علاقاتها بجماعة الإخوان المسلمين لضخ الدعم المالي، والعمل على ترجيح كفة الإخوان في المجلس الوطني، مما أثار حفيظة دول الخليج الأخرى التي خشيت من صعود الإخوان في

بعد أن أصبحت دول الخليج العربية واثقة من قدرتها على مواجهة اندلاع الثورات، واندفعت دول مجلس التعاون الأخرى - باستثناء عُمان - لدعم فصائل المعارضة مراهنين على إمكانية سقوط بشار الأسد.

مصر وفي بقية دول المنطقة، واندفعت كل من السعودية والإمارات والبحرين لدعم الفصائل التي كان يُنظر إليها على أنها معتدلة وذات صلات محدودة بالفصائل السلفية الجهادية، وتعاونت في هذا المجال مع الأردن والولايات المتحدة، مما أدى إلى إنشاء غرفة عمليات عسكرية مشتركة في الأردن ضمت ضباط أمريكيين وسعوديين وأردنيين.

وبحلول نهاية 2012 أدى تنامي الاقتتال الداخلي بين فصائل المعارضة إلى إعاقة فاعليتها، في حين بدأ ميزان القوى يبتعد عن الفصائل المتحالفة مع قطر، وتم تعيين العميد سليم إدريس كرئيس لأركان فصائل الجيش السوري الحر بعد مداولات واسعة في إسطنبول، وحظي إدريس بدعم غربي لتعهده بحماية الأقليات، في حين وافقت السعودية والإمارات على توجيه الدعم للفصائل من خلاله، وساد الأمل بإمكانية توحيد الفصائل، إلا أن تبرعات الممولين الخليجين -وعلى رأسهم القطريين- استمرت في دعم الكتائب التي لا تنتمي للجيش الحر، مما غذى ظاهرة التشدد التي اتسمت بها بعض الفصائل بدءاً من عام 2013.

وحيثما نحا الصراع في سوريا نحو مزيد من الطائفية ازداد التوتر بين قطر والدول الخليجية، وأجج ذلك ما ورد من تقارير حول قيام قطر بتمويل أحرار الشام وغيرها من الفصائل السلفية التي تعمل على الإطاحة ببشار الأسد وإنشاء حكومة إسلامية؛ وردا على ذلك قامت السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر في مارس 2014 ومن أسباب هذا التحرك الضغط على قطر لتغيير سياستها في سوريا، فقد كانت السعودية تدرك أن الوحدة الخليجية أمر حاسم لتحقيق مصالحها.

## عزل الدول الخليجية عن المسألة السورية

لزالت الدول الخليجية تشعر بالإحباط من سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا لعدم قيامها بدور فاعل، ولفشل أوباما في التدخل العسكري إثر شن النظام هجمات كيميائية على الغوطة في أغسطس 2013 متجاوزاً بذلك «خط أوباما الأحمر»، وتجلّى الإحباط الخليجي برفض السعودية تبوء مقعد رفيع في مجلس الأمن في 2013/10/18، متهمه مجلس الأمن بالعجز عن القيام بمسؤولياته وواجباته تجاه الأزمة السورية، ومثل هذا الموقف المفاجيء تعبيراً صارخاً عن اليأس الذي تملك السعودية من نهج المجتمع الدولي إزاء ما يجري في سوريا.

وفي إشارة لتزايد الغضب من الموقف الأمريكي وصف المدير السابق للمخابرات السعودية الأمير تركي الفيصل موقف أوباما من سوريا بأنه «مؤسف»، معبراً بذلك عن تنامي القلق السعودي من غض أوباما الطرف عن تزايد الحضور الإيراني في سوريا، وأيده في ذلك عادل الجبير -الذي كان حينها سفيراً للمملكة في واشنطن- بقوله إن إيران هي القوى العظمى الجديدة للشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة كانت كذلك في الماضي، وذلك بالتزامن مع الجهود التي كانت تبذلها إيران لدعم نظام الأسد، وتقديمها مساعدات بلغت قيمتها 4.3 مليار دولار في 2013، وإرسالها قوات مسلحة للمشاركة في الصراع، وبحلول خريف 2013 حصلت قوات المعارضة على كاميرا كانت بحوزة أحد عناصر الحرس الثوري مما أكد انخراط القوات الإيرانية بصورة مباشرة في الحرب بسوريا، كما أسهم الاتفاق النووي بين إيران ودول 1+5 في إثارة غضب دول الخليج العربية وخاصة السعودية التي ضاعفت انخراطها في الأزمة السورية للتصدي للنشاط الإيراني في المنطقة لتبدأ نهجاً جديداً في التعامل مع الأزمة.

شعرت دول الخليج العربية بالإحباط من سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا لعدم قيامها بدور فاعل، ولفشل أوباما في التدخل العسكري إثر الهجمات الكيميائية في الغوطة عام 2013.

في يونيو 2013؛ استغلت السعودية عملية الانتقال في الدوحة لوضع خلافاتها جانباً مع قطر بوساطة كويتية، والتنسيق مع الدوحة في مواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة.

## شراكة جديدة

في يونيو 2013 أعلن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تنحيه وتسليم السلطة لولده الشيخ تميم بن حمد الذي كان عمره حينها 33 عاماً، واستغلت السعودية عملية الانتقال تلك لوضع خلافاتها جانباً مع قطر بواسطة كويتية، والتنسيق مع الدوحة في مواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة، وبادرت دول الخليج العربية الأخرى إلى فتح سفاراتها في الدوحة في نوفمبر 2014، مقابل إبعاد قطر قيادات الإخوان المسلمين والتعهد بتقديم الدعم لحكومة السيسي.

وبعد أن اقتنعت السعودية أن الولايات المتحدة لن تعمل على ترجيح الموازين لقلب نظام الأسد؛ عملت على تنسيق مواقفها مع قطر وتركيا، وعملت الأطراف الثلاثة على تشكيل مجموعة عمل تجاهلت الولايات المتحدة وأخذت تدعم تحالف فصائل المعارضة التي ضمت بين صفوفها «متشددين» في جيش الفتح وعلى رأسهم «جبهة النصرة» التي سرعان ما بسطت سيطرتها على محافظة إدلب منتصف عام 2015، وكان قرار السعودية دعم الفصائل السلفية الأكثر تشدداً من أكثر القرارات حزمياً في مواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، إلى جانب استعراض قوتها في مناورة «عاصفة الشمال» والتي شارك فيها مئات آلاف الجنود من 20 دولة، وحينما زاد الروس والإيرانيون من دعمهم للأسد في خريف 2015 وقلبوا الموازين لصالحه، صعدت السعودية هذه المرة في وجه لبنان الذي لم يشجب الهجوم الذي تعرضت له السفارة السعودية في طهران، وألغت معونة قيمتها أربع مليارات دولار كانت موجهة لتسليح الجيش اللبناني، معتبرة الموقف اللبناني دليلاً آخر على تزايد النفوذ الإيراني في لبنان، مؤملة من ذلك زجر قادة لبنان ودفعتهم للعودة إلى الخط القديم.

## تزايد القلق لدى الدول الصغيرة بمجلس التعاون

حاولت دول مجلس التعاون الأخرى في البداية مواكبة التوجهات السعودية-القطرية في دعم الفصائل الجهادية المتشددة واتخاذ المزيد من الإجراءات الحازمة، حيث توافقت سياسات كل من البحرين والإمارات مع السياسات السعودية تجاه سوريا، في حين مثلت الكويت مركزاً رئيسياً لجمع التبرعات للمعارضة السورية بالاعتماد على تشريعاتها المالية المرنة والتي استفادت منها الشبكات الدينية والقبلية لجمع التبرعات وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعية وغيرها من الوسائل لجمع المال من داخل وخارج الكويت.

لكن المتاعب الداخلية لدول الخليج العربية الصغيرة مثلت تهديداً أكبر من المخاطر التي شكلتها إيران، مما دفع الكويت للامتناع عن تشديد التشريعات المتعلقة بجمع التبرعات، واعتبرت مجموعة في البرلمان الكويتي أن تشديد الخناق على جمع التبرعات سيصب في مصلحة إيران، إلا أن استمرار جمع التبرعات أدى إلى تصاعد الاحتقان الطائفي في الكويت إلى مستويات غير مسبوقة، ففي 2013 ألقى أحد أساتذة الشريعة في جامعة الكويت خطاباً أمام السفارة اللبنانية في الكويت امتدح في كلمته المجزرة التي وقعت شرق سوريا حينما تم قتل 60 شخص في مزار شيعي بقرية «حطلة»، ودعا المعارضة السورية لتسليمه عشرة أسرى من حزب الله ليقوم بقتلهم بيده، وأدت تلك الحوادث إلى زيادة التوتر الطائفي في الكويت مما حفز الحكومة لإصدار قانون يجرم تمويل الإرهاب، وإنشاء وحدة للاستخبارات المالية بوزارة الداخلية. في هذه الأثناء؛ أدى بروز تنظيم الدولة في العراق وسوريا إلى تزايد عدم الشعور بالأمن والاستقرار في

مثلت الكويت مركزاً رئيسياً لجمع التبرعات للمعارضة السورية بالاعتماد على تشريعاتها المالية المرنة والتي استفادت منها الشبكات الدينية والاقتصادية والقبلية لجمع التبرعات.

المنطقة، حيث انضمت دول مجلس التعاون - باستثناء عُمان - للسعودية في حربها ضد المتمردين في اليمن، في حين التزمت الدول الستة بإرسال قوات للمشاركة في التحالف الأمريكي المناوئ لتنظيم الدولة، وأكد ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد أن «الإمارات ملتزمة بالمشاركة والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي لصياغة إستراتيجيات لمكافحة الإرهاب»، وأدى التركيز على محاربة تنظيم الدولة والمشاركة في الحرب اليمنية إلى تغير في سلم الأولويات التي لم تعد سوريا في قمته.

وبدا من الواضح أن الصوت الخليجي المطالب بتنحي الأسد قد خفت، في حين أصبحت مسألة التصدي لتنظيم الدولة أكثر إلحاحاً؛ ففي فبراير 2016 أهدى ملك البحرين حمد بن عيسى الرئيس الروسي سيفاً دمشقياً، مما أوحى بدعمه للعملية الروسية في سوريا، وذلك بالتزامن مع قيام كل من: الإمارات والأردن ومصر بزيادة التنسيق مع روسيا، وعلى إثر اجتماعه بوزير الخارجية الروسي لافروف أكد عبدالله بن زايد وزير خارجية الإمارات أنه ينبغي على البلدين: «العمل معاً ووضع نقاط الخلاف جانباً»، ولم يكن من الواضح على وجه التحديد ما هي النتائج التي ستترتب جراء تبني الموقف الروسي، إلا أن الرغبة في التخفيف من آثار الصراع والحد من انتشار الفوضى بمنطقة الشرق الأوسط باتت جلية، وبدامن الواضح لدى الدول الخليجية أن فوائدها المعارضة التي كانت تدعمها لن تتمكن من حسم الصراع في سوريا لصالحها، وأن هذه الدول لم تعد مصرة على رحيل الأسد كشرط مسبق للتوصل إلى حل سياسي.

## الدور الدبلوماسي والإغاثي للدول الخليجية

بالإضافة للدعم العسكري المباشر وغير المباشر؛ فإن الدول الخليجية استخدمت الأدوات الدبلوماسية والإغاثية للتخلص من التأثير السلبي للأزمة السورية في المنطقة، ومثلت عُمان الدولة الخليجية الوحيدة التي تقيم علاقات دبلوماسية مع النظام في دمشق والتي تسعى من خلال ذلك للقيام بدور دبلوماسي للبناء على النجاح الذي حققته في وساطتها في الملف النووي الإيراني، وفي أغسطس 2015 أشارت تقارير إلى أن مسقط حاولت عقد اجتماع بين السعودية وإيران لمناقشة القضية السورية، وعلى الرغم من إنكار الكويت قيامها بالوساطة في الشأن السوري؛ إلا أنها لعبت دوراً مهماً في التوسط للمصالحة بين قطر ودول مجلس التعاون في 2014، وكان لتلك الوساطة دور في تعزيز التنسيق بين دول المجلس حول سوريا، كما قامت الكويت باستضافة أول مؤتمر بارز للأمم المتحدة لجمع المساعدات الإنسانية عام 2013، والتي تعهد فيه المشاركون بتقديم مليار ونصف المليار دولار لمساعدة السوريين.

وقد جمعت المؤتمرات اللاحقة التي نظمتها الكويت أو شاركت في تنظيمها في الأعوام 2014 و2015 و2016 مبالغ كبيرة لسوريا، في حين قدمت الإمارات دعماً كبيراً للاجئين السوريين في دول الجوار، حيث مولت أبو ظبي مخيم «مريجب الفهود» بالأردن، وكان اهتمامها منصباً نحو تعزيز استقرار دول الجوار كالأردن ولبنان والتركيز على محاربة تنظيم الدولة بدلاً من التركيز على الإطاحة بالأسد، لكنها كانت حذره في سياساتها الإعلامية وآثرت عدم الإعلان عن تغيير أولويتها بالنسبة للأزمة السورية، بل آثرت تبني خطاب أقل حدة مما سبق بالنسبة لتنحي الأسد وتغيير نظامه.

يبدو من الواضح أن الصوت الخليجي المطالب بتنحي الأسد قد خفت، في حين أصبحت مسألة التصدي لتنظيم الدولة أكثر إلحاحاً.

بالإضافة للدعم العسكري المباشر وغير المباشر؛ فإن الدول الخليجية استخدمت الأدوات الدبلوماسية والإغاثية للتخلص من التأثير السلبي للأزمة السورية في المنطقة.

## خاتمة

يبدو أن الدولتين اللتين استثمرتا بصورة رئيسة في الإطاحة بالأسد (السعودية وقطر) أصبحتا أكثر عزلة؛ وأصبحت سياساتهما إزاء سوريا غير منسجمة مع المواقف الدولية. وفي نهاية عام 2014 أدى إدراكهما للعزلة التي فرضتها عليهما الولايات المتحدة إلى التنسيق بينهما بصورة أكبر، فقد كان كلاهما يأمل أن تتدخل الولايات المتحدة بشكل حاسم في مواجهة الأسد لكن حتى بعد تجاوز الأسد لخط أوباما الأحمر لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً، وعملت السعودية بعد ذلك على تنسيق دعمها لفصائل المعارضة مع قطر وتركيا، وساهم دعم الفصائل السلفية الجهادية إلى جنوح المعارضة نحو التشدد بالتدريج، مما زاد من تحفظ واشنطن في مواجهة الأسد، واتفاق الولايات المتحدة مع روسيا على إنشاء مركز عمليات مشترك كجزء من اتفاقية شاملة لوقف إطلاق النار في سبتمبر 2016 والتي كان الهدف منها تنسيق الجهود الاستخباراتية بين البلدين بهدف شن غارات جوية مشتركة على مواقع الفصائل المتشددة في سوريا وتخفيف التركيز على نظام الأسد.

وتتج عن تنسيق بعض الحلفاء السابقين للسعودية وقطر مع روسيا إلى تنامي مشاعر العزلة في الرياض والدوحة، حيث عملت الدولتان مطولاً مع الأردن لتنسيق الدعم للمعارضة، إلا أن عمّان آثرت في 2016 إنشاء مركز عمليات مع روسيا بهدف توجية العمليات في سوريا، في حين عمدت أنقرة إلى إرسال إشارات متضاربة حول احتمال تغيير سياستها تجاه سوريا، وذلك بعد أن قامت بتطبيع علاقاتها مع كل من روسيا وإسرائيل، وأصدرت تصريحات مبهمّة حول رغبتها في عودة العلاقات الطبيعية مع دمشق.

إلا أن حدوث انعطافة تركيا مفاجئة في المسألة السورية غير وارد نظراً للموارد الضخمة التي تقدمها لدعم المعارضة السورية، وما يمكن أن يتسبب به تغيير سياستها بصورة جذرية من إزعاج لحلفائها الخليجيين، لكن أنقرة وبعض الدول الخليجية كالبحرين والإمارات وعمّان باتت تؤمن أن الاهتمام بتحقيق الاستقرار الإقليمي أولى من محاولة تغيير النظام السوري، في حين يبدو أن معارضة نظام الأسد بين اللاعبين الإقليميين آخذة في التراجع.

ويبدو أن المخاوف الإقليمية من إمكانية انتصار الجهاديين في سوريا قد بدأت في تحويل خط الصراع، حيث نجح بشار في تصوير المعركة على أنها بينه وبين الجماعات المتطرفة، في حين منيت الاستراتيجية القطرية-السعودية : القائمة على دعم الجهاديين في الوقت الحالي ومن ثم تحييدهم في مرحلة لاحقة بانتكاسة حقيقية؛ وخاصة في صفوف دول الخليج العربية الأخرى التي ترغب في الحد من النفوذ الإيراني، لكنها تأمل في الوقت ذاته بتغيير سياسة الولايات المتحدة على نحو حاسم مع تسلم الإدارة الجديدة مهامها في يناير 2017، وتدرك أنه بدون ذلك لا يمكن أن تحقق هذه الدول أهدافها المرجوة.

يبدو أن المخاوف الإقليمية من إمكانية انتصار الجهاديين في سوريا قد بدأت في تحويل خط الصراع، حيث نجح بشار في تصوير المعركة على أنها بينه وبين الجماعات المتطرفة.